

الفرق بين العمد والقصد

العمد — بمعنى قصد وهو ضد السهو والخطأ ويلاحظ به الجدل عند الشروع يقال عمد الشيء إذا قصده وقول تعالى على عين وفوق عمد عيني وهذا اختراز ممن يرمي شيئاً فيقتل صديقاً قريماً فإنه لا يثبت على عمد عين لأنه إنما عمد صيداً على ظنه انعمد ويقال عمد به إذا اراده.

القصد — يفتح القاف وسكون الصاد ويستشعر منه التوجه والمزم يقال قصده وله وبه قصد من باب الثاني إذا عمه ومعقد لأن الحركة فيه تدل على الحالة الوسطى وتحرز من الأفرط يقال قصد في الأمر ضد قرط أي لم يتجاوز فيه الحد ورضى بالوسط وبأنى بمعنى الجبر ولا كراهه يقال قصد فلاناً على الأمر إذا قسره والقصد بين الأمرات ويفتر يقال فلان مقتصد في النفقة ومن الباب الثاني قصد العدل وقصد الوسط وفي القرآن الكريم (واقصد في مشيك) أي توسط بين الديب والإسراع. **عمد** والعمد وهو القاعد يقال عمد له أي قصده عند الشيء أي أقامه بهدأ وبه ضرب يضرب ومدة الغم ما يعتمد عليه يقال اعتمد على الشيء أي اتكأ عليه.

أنواع القتل

وهي خمسة

القتل — إما عمد موجب للصلح وهو أن يقصد ضربة أي ضرب مقاتل المكلف ما يجرم ضربه ما يفرق لأجزاء من السلاح عند الحرب أو محدد من حجر أو خشب أو يده « بكسر الهمزة » أو « بالصاد المهملة » قنصر أو قصب أو حرقه بالنار لأن النار من الحرقات للأجزاء وإن شرط في الآلة ما ذكر لأن العمد هو القصد وهو من أعمال القلب لا يوقف عليه إلا بدليله وهو استعمال ما ذكر من الآلات فاقيم الدليل مقام المدلول هذا عند الإمام وعندنا يقتل غالباً خلافاً للشافعي حتى لو ضرب به بجرح عظيم أو خشة عناية فهو عمد عندنا لا عمد ما لم يخرج لأن وجوب القصاص الجرح عنده وموجبه أي موجب القتل العمد الأثم (قله تعالى) من يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه

جهنم) وفي الحديث (سبب السلم الخلق وقلة حطرتهم) وقال عليه الصلاة والسلام
(لو قال الدنيا لعن على الله تعالى من قتل امرئ مسلم أبويه العقد الآخر) والقصص
هنا قوله تعالى (كتب عليكم القصص في القتل إلا أن يمتنع أي لا تقاتلوا في القتل
القصص أي يطاع على شيء من ماله ولا كراهة فيه) وقوله عليه الصلاة والسلام (حسن
من السكائر لا كراهة فيه) هنا قال الحسن (مدد) ما شبه مدد وهو ضرب من القتل
قصداً بغير ما ذكر في المدد من أن يترك لأجل كراهية مطلقاً والمخير أيضاً أن كان
مع محددين والوسط ويدخل عند الإتمام خلافاً لما في القتل المطلق على ما في القتل
المدد. وموجب أي شبه المدد لا يتم القصد بالموءود شرعاً والكراهة على القتل
لأنه يخطأ على أن لا يقاتل في قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ) والقية المقتلة
على ما في الناصرة القاتل ما وجوبها قائم به عليه الصلاة والسلام (اللات يخطئ خطأ
المدد قيل السوء والمعد والمخير فيه دية مطلقاً من الأهل) (الحدوث إلا القود
عطف على القية أي ليس فيه قود لشيء في الخطأ وهو شبه المدد فإذن القتل من
الأطراف إن عمد أو خطأ عطف على قوله (ما مدد أو شبهه) وهو أن الخطأ في القتل
ووجب فيه القصص وأما خطأ عطف على قوله (ما مدد أو شبهه) وهو أن الخطأ في القتل
خطأ في القصد بأن يرمى شخصاً بالمدد خطأ هو الذي يرمى بطله خطأ وهذا
هو الذي يرمي بالمدد والخطأ في القصد أي في القتل حيث لم يكن الأذى صواباً
لأنه خطأ أو في القتل بأن يرمى خطأ آدمياً عتلاً أو ميبساً أو ميتاً فله القصد في
القتل القصد فيكون مغلوطاً لا يخلو القتل بخلاف ما لم يعمد ضرب مومناً في جسده
أو ضرب مومناً في آخر فله ضرب خطأ في القصص لأن جميع المددات على وجهها توافر
المدد مقصوده إلا بغير ما يجري مجرى الخطأ كما تم إلى شيء آخر وهو أن الخطأ مقصوده
ووجوب أي الخطأ مطلقاً وما يجري مجرى الخطأ هو الذي يرمى بالمدد خطأ أو في القتل
رقية مؤمنة ودية مغلطة في القتل أو ما قيل سبب القتل كما يحسب أن ربه أي قال ربه
كمين يغفر نراً أو يقع حجر آفي غير ملكه بل لا يترك من الأهل فله في السكائر
يتدله في غير ملكه على أنه فعل في ملكه لا يضمن ما تلف به لأنه مأثور على قوله (و
يكن معتداً عليه) وموجبه أي كل واحد من الطرفين الذي هو صريح المخير نهاية على ما قلنا
لا سبب للثقت وهو مغلط فيه بالمخير ووجه المخير لئلا يمتنع القتل فيطلب فيه

الدية صيانة النفس ولا يجب الكفارة فيه وكما أي ما ذكر من الأنواع احسن القتل
كأحد وشبهه العمد واخطأ ما أخرى محرم واجب حرمة لاث الا هذا أي إلا
القتل بسبب

العمد هو القصد والعمد على القتل لا يوقف عليه واسم على أنه أعدت القتل عادة
دليل تعدده وشرطي شرط القتل عمد كان قاتل مكرماً أي عاقلاً بالغ وكما
القتول معصوم الدم بأن يكون مسلماً أو ذمياً المقتول أي قاتل وإن لا يكون يراها
ابن بين القاتل والمقتول شمة ولأه ولا ميث لقوله عليه الفدلات والسلام (لا يقتل
أولاد بولده ولا السيد بعبده) ويوجد بين العمد عموم وخصوص مطلق لأن كل عمد
فهم قصد وليس كل قصد فهو عمد وبمعبر آخر كما تحقق العمد تحقق القصد وليس
بالعكس يعني بفعل القصد ليس بالعمد انتهى

مبين السر العام بدمشق

دؤوف الإله بي

احصاء عن أنكر

يؤخذ من تقرير اذاعته دائرة الاكتساب في أنكر أن عدد الواليد فيها في سنة
١٩٢٣ كان ٧٥٠ ألفاً و ١٣١ ألفاً وعدد الوفيات ١١٤ ألفاً و ٣٠٥ ألفاً وعدد عقود الزواج ٢٩٢
ألفاً و ٢٠٨ ألفاً في هذا التقرير أن اصغر التزوجين في أنكر عريس عمره ١٦ سنة
وعروسة عمرها ١٥ ويسمى فتاة عمرها خمس عشرة سنة و ٥ سنوات شيخاً عمره سبعون
وسمى شيخاً عمره ٩٢ سنة

وجاء في التقرير المذكور أن العشرين سنة الأولى من الحياة زوجية هي اصعب
سببها فعدد الذين طلقوا الطلاق في أنكر في السنة الماضية كان اثنين و ٨٣٠ منهم ٣٢١
قد جاؤوا العشرين من سببهم

وختم التقرير بقوله أن عدد سكان أنكر في نهاية سنة ١٩٢٣ بلغ ٤٧ مليون
و ٧٤٧ ألفاً ومائة لاث منهم ٢٤ مليوناً و ١٣٢ ألفاً و ٥١٣ أي زيادة مليون و ٩١٧
ألفاً و ٩٣٦ على المذكور